التقاضي الالكتروني

إعداد

الباحث / ميشيل مفيد فخري جرجس

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد الحادى عشر يناير–2025

الجزء الثانى

مقدمة:

إن التقاضي الالكتروني أصبح من ضروريات مواكبة التقدم التكنولوجي الجديد، خصوصا مع ظهور العولمة والتجارة الدولية والمعلوماتية والتطورات التقنية، حيث استطاع المشرع الإجرائي أن يصل إلى استغلال هذه التطورات في سبيل تحقيق فعالية أكثر لعملية التقاضي بسرعة الفصل في المنازعات والاستفادة بعنصر الوقت، خصوصا وأن المشرع الإجرائي دائما ما يتوسع في الوسائل الناجمة عن تطورات العصر في عملية التقاضي، على الرغم من أن هذه التطورات التي لحقت كل أنحاء الحياة لم تكن إيحابية كلها، بل انعكست سلبا على سلوكيات الأشخاص خارجيا ودخل ساحات القضاء التي تؤدي إلى ظاهرة البطء في التقاضي، ولا ينبغي أن تكون العدالة الإجرائية بعيدة عن هذا التقدم التكنولوجي الحادث في التقاضي(١).

والتقاضي الالكتروني هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم، وحضور جلسات المحاكمة

(١) د. أحمد هندي: الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ١٩٩٩، بند ٣١، ص ٤٠٠.

تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام يتضح من خلال المحكمة الالكترونية شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات، وبناء عليه فتجهيز المحكمة وقاعات المحاكمة، والأقسام الإدارية، والتنفيذية فيها سيأخذ طابعا تقنيا يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات وإعلان أوراق المرافعات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالا الكترونيا دون حاجة للحضور الشخصي.

وعلى الرغم من تبني كثير من الدول المفهوم الالكتروني(١)، في معظم تعاملات المجتمع الحكومية، الاقتصادية، الإعلامية، ومكوناته إلى البيئة الالكترونية، إلا أن مرفق القضاء لم يحقق تقدما ملحوظا في غالبية دول العالم، في حين أنه كغيره من المؤسسات قابل للتطور ليواكب العصر وهذا أمر مفترض، فكيف

(١) راجع: صلاح المنزلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: ٢٠٠٧، ص ١٦٣ وما بعدها.

سيحكم في نزاع متعلق بعقود تجارية الكترونية مثلا، إذا كان النظام جامدا منغلقا على نفسه، مقارنة بما هو حاصل على مستوى القطاع الخاص وبعض الأجهزة الحكومية الأخرى، مما أسهم في تأخر الفصل في القضايا المعروضة على المحاكم، وهو ما قد يؤثر سلبا على الحياة الاجتماعية والأمنية، إذ قد ينجم عن تأجيل البت في الدعاوى، نشوب بعض المشاكل قد تدفع الخصوم إلى العنف، ومنها تفشي ظاهرة الفساد والآفات الاجتماعية.

هدف البحث:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إعداد كوادر فنية مختصة للمساعدة أثناء سير المحاكمات، إذ أن عملية التقاضي الالكتروني تحتاج إلى دقة وضبط ينبغي استخدامها بلا إفراط، وبيان إمكانية الاستفادة من التطور العلمي الكبير في مجال التكنولوجي في مجال التقاضي الالكتروني من خلال رفع الدعوى الالكتروني، إذ به يخف اكتظاظ المحاكم بالدعاوى. وكذا ضرورة اعتناء ورعاية المشرع الإجرائي المصري بأهمية نموذج التقاضي الالكتروني وانعكاساته على تطوير مرفق القضاء، واثر ذلك على تحقيق العدالة الإجرائية. وكذلك تقنين التقاضي الالكتروني من الناحية الإجرائية في أحكام القضاء المصري رعاية لما تتكبده الدولة من مصاريف وكذا لما يعانيه أطراف الدعوى من عناء ومشقة.

منهج البحث:

سيتبع الباحث في هذا البحث المنهج الاستنباطي بالاطلاع على التشريعات القانونية المنظمة لإجراءات هذا النوع من التقاضي، وكذلك المنهج المقارن للاطلاع على تجارب الدول المتبعة لهذا التقاضي الموقوف على طبيعة هذا النظام.

إشكالية البحث:

تشمل إشكالية توضيح المقصود بالتقاضي الالكتروني وخصائصه وشروطه، والدعوى الالكترونية وأركانها، وآليات تطبيقها في ظل هذا التقدم وكذا آليات تفادي الكوارث التي يمكن أن تحدث نتيجة التقاضي الالكتروني، وسهولة إصدار الأحكام بلا تريث ولا تفكر ولا نظر لظروف الجرائم والتي قد تكون سببا للبراءة أو التخفيف من الحكم كما في حالات الدفاع الشرعي وغيرها.

تساؤلات البحث:

١-مفهوم التقاضي الالكتروني وأهميته.

٢-مميزات تطبيق التقاضي الالكتروني.

٣-مخاوف تطبيق التقاضي الالكتروني ووسائل التغلب عليها.

٤-أثر التقاضي الالكتروني على العدالة الإجرائية.

أهمية البحث:

إن تطور نظام القضاء في المحاكم المصرية أمر تفرضه طبيعة التطور، خصوصا في ظل زيادة وتكس المحاكم بالدعاوى المعروضة عليها، وظهور أنواع جديدة لم تكن معروفة من قبل وهي الجرائم الالكترونية، وعدم مناسبة الإجراءات التقليدية في العملية القضائية في ظل هذا التطور الحادث في التقنية المعلوماتية والتطور التكنولوجي في الدعاوى.

تقسيم البحث:

المبحث الأول: **صور التقاضي الالكتروني وأهميته**.

المطلب الأول: **صور التقاضي الالكتروني**.

المطلب الثاني: **أهمية التقاضي الالكتروني**.

المبحث الثاني: **التقاضي الالكتروني ودوره في تحقيق العدالة الإجرائية**.

المطلب الأول: **تطبيق المحكمة الالكترونية**

المطلب الثاني: **العدالة الإجرائية والتقاضي الالكتروني**.

المبحث الأول

صور التقاضي الالكتروني وأهميته

يعرف النظام القضائي بأنه مجموعة القواعد المنظمة لهيئات السلطة القضائية في الدولة ولولايتها، وتتضمن هذه القواعد محاكم مدنية وجنائية وإدارية واستثنائية، كما تشمل هذه القواعد ترتيب وتشكيل المحاكم فضلا عن القواعد المتعلقة برجال القضاء[١]، ومع تطور الفكر القانوني نشأت كلمة الاختصاص وهي تعني التفضيل والانفراد[٢]، وفي اصطلاح النظام القضائي تعني السلطة التي خولها القانون لمحكمة ما في الفصل في نزاع ما[٣]، أي هو نطاق القضايا التي يمكن أن تباشر فيه المحكمة ولايتها[٤]، حيث إنه من

(١) د. أحمد هندي: المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠٢١، ص ١٣.

(٢) د. رمزي سيف: الوسيط في شرح قانون المرافعات، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩٨، ص ١٨٢.

(٣) د. أحمد السيد الصاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٨٧م، ص ٢٩٣.

(٤) د. وجدي راغب: مبادئ القضاء المدني، دار النهضة العربية، القاهرة: ٢٠٠١، ص ٢٣٤.

المعروف أن القضاء العادي صاحب الولاية العامة في نظر كافة المنازعات المدنية عدا ما استثنى بنص خاص(١)، وتبين قواعد الاختصاص للمنازعات التي تدخل في سلطة كل محكمة أي تبين نصيب كل محكمة من ولاية القضاء (٢). وبناء عليه تم تخصيص دوائر للنظر في منازعات معينة دون غيرها إلا أن تطورا آخر أثر في نظرة الفقه القانوني للتنظيم القضائي، فقد ظهرت تعقيدات في كثير من المنازعات في المجتمع الحديث والمعاصر على أثر التنوع والتطور الهائل في مجالات الحياة والعمل، ومع تكاثر المنازعات أمام المحاكم وضيق جداولها بالقضايا ومع ما تتصف به القواعد القانونية من ثبات نسبي وصعوبات إجرائية وتشريعية في تعديلها، بدأت المحاكم تضيق بكم المنازعات الهائل التي يطلب من القضاة الفصل فيها مهما تشعبت موضوعاتها وتعقدت فنياتها، ما أثر على جودة وإتقان الحكم القضائي وسرعة صدوره، فصار اللجوء إلى

(١) الطعن رقم ٣٣٢٠ لسنة ٨٢ قضائية الصادر بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٨. الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٢) د. أحمد هندي: المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠٢١، ص ٨٢.

الطعن بطريقيه العادي والاستثنائي أمرا معتادا من قبل المتنازعين مما أضاف عبئا آخر على كل محاكم التنظيم القضائي في مصر.

المطلب الأول: **ماهية التقاضي الالكتروني**.

المطلب الثاني: **أهمية التقاضي الالكتروني**.

المطلب الأول

ماهية التقاضي الالكتروني

إن التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة التي رافقت الثورة المعلوماتية والاتصالات وصلت إلى حدود متطورة وقياسية، فأجهزة الحاسوب والهواتف الذكية جعلت من العالم قرية صغيرة واسقطت بين جوانبها حواجز الزمان والمكان واللغة، وإن هذا التطور الحاصل في التكنولوجيا يجب أن يشمل جميع نواحي الحياة[١]، ولعل من أهم المرافق التي يجب أن تستخدم وتستفيد من هذا التطور هو القضاء (المحاكم)، وذلك بسبب المزايا الكبيرة التي

(١) م. قص مجيل شنون الساعدي: التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الالكترونية، ٢٠١٩، عدد ٣٥، ص ٣٨٥.

توفرها هذه التقنيات، إذ أن استخدام هذه الوسائل يسهل من إجراءات التقاضي الالكتروني ويبسطها ويقلل من الوقت والنفقات.

وقد جرى الفقه المعاصر على استخدام مصطلح التقاضي الالكتروني للتعبير عن الوسيلة الفنية الوسيطة في القيام بإجراءات التقاضي، ما جعل الفقه يختلف في وضع تعريف موحد للمقصود بالتقاضي االكتروني ويقصد به رفع الدعاوى الالكترونية في المحاكم(١)، وهو يعتبر طفرة تكنولوجيا في فقه القانون في ظل التقدم التقني المعلوماتي، وما له من مردود إيجابي على عملية التقاضي(٢).

ويرى بعض الفقهاء بأنه عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني، والذي يعد وسيلة لتبادل الرسائل عبر الأجهزة الالكترونية عن طريق شبكة

(١) د. محمد علي سويلم: التقاضي عبر الوسائل الالكترونية في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة: ٢٠٢٠، ص ٣٣.

(٢) د. أحمد محمد عصام: أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول: ٢٠٢١، ص ٨.

المعلومات الدولية لتصل لمستقبلها في وقت معاصر أو بعد برهة من إرسالها ويمكن له طباعة مستخرج منها أيا كانت مشتملاتها، وللقاضي عند التعاقد من خلالها استخلاص واقعتي الإيجابي والقبول دون حاجة لإفراغها في ورقة موقعة من طرفيها(١)، حيث يجري فحص المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بقبولها أو رفضها وإرسال إشعار بذلك إلى المتقاضي(٢)، إلا أنه وفقا لهذا التعريف لا يشمل إجراءات التقاضي الأخرى مثل انتداب الخبراء وتداول الحكم وصدوره وإعلانه بالطريق الالكتروني وغيرها من إجراءات التقاضي الالكتروني.

والتقاضي الالكتروني، في رأي آخر سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية وتنفيذ الأحكام بهدف الفصل السريع في

(١) الطعن رقم ١٧٦٨٩ لسنة ٨٩ قضائية الصادر بجلسة ٢٠٢٠/٣/١٠ الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٢) راجع: د. أمير فرج يوسف: المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الالكتروني، المكتب العربي الحديث، ٢٠١٤، ص ٣١.

الدعاوى وتسهيل إجراءات التقاضي للمتقاضين [١]، إلا أن استخدام التقاضي الالكتروني ليس يسيرا، فهناك الكثير من العوائق التي تعرقل استخدام التقاضي، كعدم معرفة استخدام الوسائل التقنية أو تعرض هذه الوسائل لقرصنة، وغيرها من المعوقات.

ويرى بعض الفقهاء بأن التقاضي الالكتروني عبارة عن عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني، والذي يعد وسيلة لتبادل الرسائل عبر الأجهزة الالكترونية عن طريق شبكة المعلومات الدولية لتصل لمستقبلها في وقت معاصر أو بعد برهة من إرسالها ويمكن له طباعة مستخرج منها أيا كانت مشتملاتها، وللقاضي عند التعاقد من خلالها استخلاص واقعتي الإيجاب والقبول دون حاجة لإفراغها في ورقة موقعة من طرفيها [٢]، حيث يجري فحص المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بقبولها، أو رفضها وإرسال إشعار

(١) راجع: د. محمد عصام الترساوي: تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة: ٢٠١٣، ص ٦٦.

(٢) د. محمد علي سويلم: التقاضي عبر الوسائل الالكترونية في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة: ٢٠٢٠، ص ٣٣.

بذلك إلى المتقاضي[١]، إلا أنه وفقا لهذا التعريف لا يشمل إجراءات التقاضي الأخرى مثل انتداب الخبراء وتداول الحكم وصدوره وإعلانه بالطريق الالكتروني وغيرها من إجراءات التقاضي الالكتروني.

فالتقاضي الالكتروني عند بعض الفقهاء هو سلطة لمجموعة متخصصة من القضاء النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية وتنفيذ الأحكام بهدف الفصل السريع في الدعاوى وتسهيل إجراءات التقاضي للمتقاضين[٢].

وقد قامت العديد من المحاكم والجهات ذات الاختصاص القضائي باستخدام هذه الوسائل، وذلك استنادا إلى نصوص قانونية تجيز استخدام هذه الوسائل، ويجب أن نذكر أن هذه الوسائل تستخدم في الدول الأكثر تطورا، ولا ننفي أن بعض الدول النامية

(١) د. أحمد محمد عصام: أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول: ٢٠٢١، ص ٨.

(٢) راجع: د. أمير فرج يوسف: المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الالكتروني، المكتب العربي الحديث: ٢٠١٤، ص ٣١.

بدأت باستخدام التقاضي الالكتروني، نظرا للفوائد التي يمكن تحصيلها من خلاله.

والمحكمة الالكترونية: مصطلح حديث النشأة تم صياغته بعد استخدام الحاسب الآلي في أداء الخدمات الحكومية وما حققه من نجاح كبير في تقديم خدمات سريعة وميسرة للمتعاملين، مما شجع على نقل الفكرة إلى ميدان التقاضي الذي يعاني من بطء وتأخير في الفصل في الدعاوى لأسباب عديدة(١)، ومن أهمها الأسباب التي ترجع إلى العنصر البشري في التقاضي سواء كانوا أشخاص الدعوى (الخصوم، القاضي وأعوانه)، واستغراق المواعيد الإجرائية مدة كبيرة في الإجراء الواحد، وكلا من هذه الأسباب تتغلب عليها الوسائل الالكترونية، فبدأ مصطلح المحكمة الالكترونية يظهر في الشروح الفقهية التي اختلفت في بيان

(١) بدأ استخدام المحاكم الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩، حيث يتم رفع الدعوى الكترونيا عبر موقع الكتروني تقوم شركة خاصة بتشغيله، يقع مركزها الرئيسي في ولاية كاليفورنيا، للمزيد راجع: د. خالد ممدوح إبراهيم: التقاضي الالكتروني، الدعوى الالكترونية، وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: ٢٠٠٨، ص ٣١.

التعريف الجامع لمضمونها، نظرا لحداثة المصطلح [١]، وإذا جاز لنا أن نعتمد تعريفا للمحكمة الالكترونية في معرض هذا البحث، فنقول؛ أن المحكمة الالكترونية هي التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانونا باستخدام الحاسب الآلي الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي والموصول بشبكة الإنترنت لاختصار الوقت وإصدار الأحكام بأبسط واسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة[٢]، وهي محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثليهم وتقدم فيها جميع الأوراق والمستندات عبر الإنترنت[٣].

(١) د. أمير فرج يوسف: المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الالكتروني، ص ٢٧.

(٢) د. هادي حسين عيد علي الكعبي: مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، محقق المحلى للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة: ٢٠١٦.

(٣) د. أحمد هندي: التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠١٤، الطبعة الأولى، ص ٥٣.

وهذا التعريف يبين أن المحكمة تتلقى الطلبات طيلة أيام الأسبوع وخلال ٢٤ ساعة من السادة المحامين إذا رغبوا في إجراءات رفع الدعوى الكترونيا عبر البريد الالكتروني(١).

وعقب ذلك يقوم الموظفين المختصين بإرسال المستندات إلى المحكمة المختصة بعد التأكد من هوية المستخدم إما بالقبول أو الرفض(٢)، ثم يتم إرسال رسالة للمتقاضي يعلمه فيها باستلام المستندات والقرارات المتخذة بشأنها(٣).

والباحث يرى أن من الصعوبات التي تواجه التقاضي الالكترونية؛ صعوبات تقنية، وبالتالي لابد من تحقيق المستوى المناسب من المعرفة بدقائق هذه التقنية المعلوماتية بما يمكن

(١) د. زعزوعة نجاة: المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٢ لسنة ٢٠٢١، ص ٩٧.

(٢) د. أحمد محمد عصام: أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول: ٢٠٢١، ص ١٢.

(٣) د. أمير فرج يوسف: المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الالكتروني، المكتب العربي الحديث: ٢٠١٤، ص ٣١.

الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن واستمرارها بانسيابية وسلاسة والاستعداد لأي ظرف طارئ يخل بسير هذه العملية وذلك بتوفير الكوادر التقنية الماهرة بخبايا هذه التقنية، والأسس التي قامت عليها، وكذا التغلب على الصعوبات الأمنية، إذ من الصعوبة التقيد بمكان للتقاضي الالكتروني وبالتالي صعوبة إضفاء الحماية والرقابة عليها، ويمكن للمعتدين وللمتطفلين من الاعتداء عليها بالكشف أو السرقة أو الإتلاف أو التحوير (أو غير ذلك من أساليب الجرائم الالكترونية)؛ خاصة أن أولئك الذين يقومون بجريمتهم وهم في مقارهم وبيوتهم، بعيدين عن الأنظار، لذلك كان أمن المعلومات هو من أولى المهمات إذا أردنا الاستفادة من هذه التقنية في مجال العمل الرسمي والتجاري وبدون وإضفاء الحماية على المعلومة، فإن هذه الأعمال ستواجه صعوبات ومعوقات تمنع من أداء دورها على الشكل المطلوب.

المطلب الثاني

أهمية التقاضي الالكتروني

فكرة التقاضي الالكتروني مستمدة من فكرة الإدارة الالكترونية والتي نعني بها الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الالكتروني عبر وسائل الاتصال "الإنترنت"، وهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء كان من الخدمات الإدارية أو القضائية.

لذلك تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى إعطاء تعريف لتقنية التقاضي الالكتروني ولعل أهم هذه التعريفات هي: أنه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بالوسائل الالكترونية المستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل التي تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرنامج الملف الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين [1]،

(١) حازم محمد الشرعية: التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة الأردنية، الأردن: ٢٠١٠، ص ٥٦، عصمت عبد المجيد: دور التقنيات =

كما عرفه جانب آخر من الفقه بأنه: "الحصول على صور الحماية القضائية، عبر استخدام الوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البصري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية[١]، ويعرف أيضا بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني، حيث إنه يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأن القبول أو الرفض، وإرسال شعار إلى المتقاضين علما بما يتم بشأن هذه المستندات [٢]، ولقد عرفه د. أسعد فاضل منديل على أنه: "سلطة المحكمة القضائية المختصة للفصل الكترونيا بالنزاع

=

العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ٢٠١٥، ص ٥١٤.

(١) د. اسعد فاضل منديل: التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، جامعة القادسية، العراق: ٢٠١٤، ص ٤.

(٢) د. خالد ممدوح إبراهيم: التقاضي الالكتروني، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: ٢٠٠٧، ص ١٣.

المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسييل على المتخاصمين(١).

والواضح من هذه التعاريف، أن أصحابها أسيبوا في بيان مفهوم التقاضي الالكتروني وإجراءاته، وكان من الأفضل لو أنهم اكتفوا بالتعريف على اعتبار أن المسألة مسألة فقه قانوني، وأنهم اختصروا العبارات ليكون التعريف أشمل لمفهوم التقاضي الالكتروني وأوضح لمعناه.

ولابد من إعادة النظر في الوضع القائم للتنظيم القضائي، وقد بدأ المشرع المصري في السنوات القليلة الماضية يخطو خطوات جادة نحو إعمال مبدأ التخصيص القضائي(٢)، أي بتخصيص محاكم وتخصيص قضاء للنظر في منازعة نوعية معينة، وأثمرت هذه الدعوات عن إنشاء عدد من الحاكم

(١) د. خالد ممدوح إبراهيم: التقاضي الالكتروني والدعوى الالكترونية، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) د. طلعت دويدار: المحاكم الاقتصادية، خطوة أخرى نحو التخصص القضائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: ٢٠٠٩، ص ٣.

المتخصصة[١]. ومراكز التحكيم (القضاء الخاص) فمثلا أنشأت محكمة الأسرة[٢]، عام ٢٠٠٤، وتلا ذلك خطوة أخرى بإنشاء إدارة التنفيذ بموجب القانون ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ [٣]. والمحكمة الاقتصادية [٤]. ٢٠٠٨بموجب القانون رقم ١٢٠ وتعديلاته بموجب القانون رقم

(١) د. محمد كمال سالم: المشاكل القانونية التي يثيرها اختصاص المحاكم الاقتصادية بمساعدة ووقاية التحكيم الوطني، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد الواحد والتسعون: ٢٠١٨، ص ٧٤٣.

(٢) تم إنشاء محكمة الأسرة بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون إنشاء محاكم الأسرة، وتعديلاته، الجريدة الرسمية، العدد ١٢ تابع (أ) صدر بتاريخ ١٨ مارس، ٢٠٠٤م.

(٣) د. طلعت دويدار: المحاكم الاقتصادية، خطوة أخرى نحو التخصص القضائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠٠٩، ص ٣.

(٤) تم إنشاء المحكمة الاقتصادية بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد ٢١، تابع، تاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٨، وتعديلاته بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، تاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٩م.

١٤٦ لسنة ٢٠١٩ [١]. والتي نصت مواده وبالتحديد المادة الأولى والسادسة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم الاقتصادية [٢]، على أن المشرع بموجب هذا القانون نظم المحاكم الاقتصادية[٣]، على أن المشرع بموجب هذا القانون نظم المحاكم الاقتصادية ككيان قضائي خاص داخل جهة المحاكم، وبشكل يختلف عن تشكيل جهة المحاكم العادية، على أن تشكل من دوائر ابتدائية ودوائر استئنافية حدد اختصاصها بمنازعات لا تدخل في اختصاص أي من جهة المحاكم أو جهة القضاء الإداري وهو

(١) قانون المحاكم الاقتصادية رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ منشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ مكرر (و) في ٧ أغسطس ٢٠١٩.

(٢) خالد ممدوح إبراهيم: التقاضي الالكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: ٢٠٠٨، ص ١١٨.

(٣) عبد الفتاح بيومي: النظام القانوني لحماية الالكترونية، الكتاب الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: ٢٠٠٣، ص ١١٣.

اختصاص نوعي[١]، يتعلق بالنظام العام[٢]، وميز في اختصاص تلك الدوائر بحسب قيمة الدعوى وبحسب الدعاوى التي تنشأ عن تطريق قوانين معينة تنص عليها المادة السادسة[٣]، ومركز التسوية والتحكيم الرياضي[٤]، عم ٢٠١٧، ونعتد أن الاتجاه نحو مزيد من التخصيص القضائي يسير في طريقه وإن كان يسير ببطء، وهو أمر متصور ومقبول كبداية للانتقال من القضاء العام إلى القضاء

(١) د. أحمد هندي: الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ١٩٩٩، ص ٣٨.

(٢) راجع: صلاح المنزولاي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: ٢٠٠٧، ص ١٦٧.

(٣) الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٨١ قضائية الصادر بجلسة ٢٠٢١/٦/٢٧، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٤) تم إنشاء المركز بقرار اللجنة الأولمبية المصرية رقم ٨٨ لسنة ٢٠١٨ بناء على المادة ٦٦ من قانون الرياضة، رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، الوقائع المصرية، العدد ٢١١ تابع، تاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧، وتعديلاته بالقرار رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، الوقائع المصرية، العدد ٨٨ تابع ج، تاريخ ١٥ إبريل ٢٠٢١.

المتخصص، وتأييدا لفكرة التخصص نجد أن مع بداية شهر فبراير ٢٠٢٢، بدأ مجلس الشيوخ مناقشة الباب الثاني من مشروع قانون العمل والمتعلق بالمحاكم العمالية وجاء اقتراح المادة ١٥٣ من مشروع قانون العمل الجديد على أن تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محكمة تسمى المحكمة العمالية كما تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف دوائر استئنافية متخصصة لنظر الطعون التي ترفع إليها كما نصت المادة ١٥٤ على أن تختص المحاكم العمالية بنظر النزاعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين واللوائح المنظمة لعلاقات العمل ممن المتوقع أن تشهد محاكم متخصصة جديدة تنتزع جزءا من اختصاصات المحاكم العادية، فالتوقيع باتجاه إنشاء محاكم للمنازعات البحرية، ومحاكم لمنازعات التأمين، ومحاكم لمنازعات الميراث، ومحاكم لمنازعات العقارات ما يدفعنا لهذه التوقعات هو ما تنوء به المحاكم من منازعات معقدة في هذه المالات، وما تسفر عنه الأحكام من عدم اليقين لدى المتنازعين بشأن عدالة الأحكام، أضف إلى بطء تحقيق العدالة في هذه الأنواع من المنازعات التي هي بذاتها بحاجة إلى حسم سريع لارتباطها جوهريا بأحوال الأفراد المعيشي.

تضمن القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.

أولا: تعديل لأربعة مواد من قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨[١]، وتناولت مواد التعديل اختصاصات المحاكم الاقتصادية، وهي تخرج عن نطاق البحث.

ثانيا: تعديلات بالإضافة: عدد اثنين وعشرين مادة جديدة على القانون الأساسي[٢].

---

(١) تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ على تعديل بعض مواد قانون المحاكم الاقتصادية، حيث قررت استبدال نصي المادتين الثانية والخامسة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية وهي نصوص تتعلق بسريان التعديلات زمانيا ومكانيا، فيما يتعلق بنص المادة الخامسة بتنظيم إقامة وسير الدعوى الكترونيا وإعلانها بتنسيق بين وزارتي العدل والاتصالات والتكنولوجيا، وكذلك تعديل نصوص المواد ٤، ٦، ٧، ٨ من قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية وهي تتعلق بتوسيع اختصاصات المحاكم الاقتصادية.

(٢) تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل قانون المحاكم الاقتصادية على أن تضاف مواد جديدة إلى قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون المشار إليه بأرقام ٧ مكررا، ع مكررا، ٧ مكررا ب، ٨ مكررا، ٨ مكررا أ، ٨ مكررا ب، ٨ مكررا ج، ٨ مكررا د. ٨ مكررا هـ، ٨ مكررا و ٨٠ مكررا ز، ٩/ فقرة ثالثة، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢.

والباحث يرى في النهاية أن التقاضي الالكتروني ينبغي الالتزام بما يلي: عدم تعارض استخدام تقنية التقاضي الالكتروني مع قانون الدولة المطلوب منها التنفيذ، وكذا توفير الوسائل والإمكانيات التي تساعد الدولة المعنية بالتنفيذ من استخدام آلية التقاضي الالكتروني، وحصر استخدام آلية التقاضي الالكتروني في سماع الشهود والخبراء من أقاليم الدولة المختلفة، وهذا ما يشترطه الباحث لتطبيق نظام التقاضي الالكتروني وضمان تحقيق العدالة بكل صورها.

المبحث الثاني

التقاضي الالكتروني ودوره في تحقيق العدالة الإجرائية

نظرا لنجاح التحكيم الالكتروني وفاعلتيه في تسوية المنازعات، فقد بدأ تطبيق التقاضي الالكتروني في المحاكم الأمريكية ومنها انتقلت التجربة إلى عدد من دول العالم مثل فرنسا وإنجلترا في أوروبا والسعودية في الخليج والمغرب في أفريقيا، وغيرها.

وإذ يتزايد استخدام المحاكم الالكترونية يوما بعد يوم ففي مصر أخذت وزارة العدل في تتبع التطور التقني في هذا التطور التكنولوجي على عدد من الخدمات القضاء والتوثيق والشهر العقاري [١]، ومنها تقنين إجراءات التقاضي الالكترونية في

(١) تتبنى وزارة العدل مشروع عدالة مصر الرقمية من أجل الارتقاء بمنظومة القضاء، ومن بين المشروعات التي تستهدفها الوزارة ميكنة عملية التقاضي في محاكم الجنح وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد وإطلاق خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم وخدمة الأرشيف الالكتروني وتطبيق نظام إدارة المحاكم الالكترونية وتطبيق الهاتف الذكي (أرغب في عمل توكيل)، وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت ومنظومة السجل العيني الكترونيا.

التشريعات الأخيرة وخاصة في تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، حيث نصت المادة (١٤) من القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، بشأن المحكمة الاقتصادية على أنه فيما عدا حالات الطعن بالنقض، يجوز إقامة الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية والطعن على الأحكام الصادر فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الالكتروني، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة الكترونيا بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة، وتقيد الدعوى بعد سداد المدعي الرسوم والدمغات المقررة قانونا الكترونيا، ورفع المستندات الكترونيا(١).

وبجانب هذه التعديلات صدر قرار وزير العدل الذي حدد آلية إجراءات التقاضي الالكترونية والتي شملت إقامة الدعوى وإعلانها وسير الجلسات وإيداع الطلبات والدفوع وانتداب الخبراء وحجز الدعوى للحكم وإصداره والطعن عليه وتنفيذه كل ذلك من خلال النافذة الالكترونية للمحاكم الاقتصادية، ونستطيع القول أن نظام الإجراءات الالكترونية للتقاضي أمام المحكمة الاقتصادية ينطبق عليه وصف المحكمة الالكترونية.

(١) نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (و) بتاريخ ٧ أغسطس: ٢٠١٩.

والأمر يحتاج إلى مزيد من الشرح والإيضاح حول مفهوم تطبيق المحكمة الالكترونية، وكذا العدالة الإجرائية والتقاضي الالكتروني، وهو ما سنتكلم عنه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: **تطبيق المحكمة الالكترونية**

المطلب الثاني: **العدالة الإجرائية والتقاضي الالكتروني**.

المطلب الأول

تطبيق المحكمة الالكترونية

والتقاضي من خلال المحكمة الالكترونية هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم، وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام، كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الالكترونية شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات، وبناء عليه فتجهيز المحكمة وقاعات المحاكمة، والأقسام الإدارية، والتنفيذية فيها سيأخذ طابعا تقنيا يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات وإعلان

أوراق المرافعات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالا الكترونيا دون حاجة للحضور الشخصي(١).

وعلى الرغم من تبني كثير من الدول المفهوم الالكتروني (١)، في معظم تعاملات المجتمع الحكومية، الاقتصادية، والإعلامية،

(١) ومن نافلة القول أن التقاضي الالكتروني ظهر عند بداية الألفية الثالثة كمصطلح ويعد آخر ما توصل إليه العقل البشري من إبداع في فقه القانون في ظل التقدم التكنولوجي المعاصر، وتعود التجربة الأولى، لإيجاد تسوية الخصومات عبر القضاء الالكتروني إلى عام ١٩٩٦، عندما قام معهد قانون القضاء جمعية التحكيم الأمريكية والمركز الوطني لإبحاث المعلوماتية ومركز القانون وقواعد المعلومات بإدارة برنامج القاضي الافتراضي والإشراف عليه وكان الهدف الرئيسي منه إعطاء حلول سريعة للمنازعات المتعلقة بالإنترنت عن طريق وسيط يتمثل في قاض محايد يكون خبيرا في التحكيم والقوانين التي تحكم أنشطة الإنترنت أو قانون القضاء الالكتروني، ويتحقق هذا الهدف بقيام مستخدم الإنترنت بإرسال شكواه إلى تلك الهيئة عن طريق البريد الالكتروني وبعد ذلك تقوم الهيئة باختيار قاضي محايد ليفصل في النزاع، ويكون قرار القاضي مجردا عن القيمة القانونية إلا إذا قبلت به الأطراف وتكون هذه الخدمة مجانية دون مقابل، انظر: صلاح المنزلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: ٢٠٠٧، ص ١٦٣ وما بعدها.

ومكوناته إلى البيئة الالكترونية، إلا أن مرفق القضاء لم يحقق تقدما ملحوظا في غالبية دول العالم، في حين أنه كغيره من المؤسسات قابل للتطور ليواكب العصر وهذا أمر مفترض، فكيف سيحكم في نزاع متعلق بعقود تجارية الكترونية مثلا، إذا كان النظام جامدا منغلقا على نفسه، مقارنة بما هو حاصل على مستوى القطاع وبعض الأجهزة الحكومية الأخرى، مما أسهم في تأخر الفصل في القضايا المعروضة على المحاكم، وهو ما قد يؤثر سلبا على الحياة الاجتماعية والأمنية، إذ قد ينجم عن تأجيل البت في الدعاوى، نشوب بعض المشاكل قد تدفع الخصوم إلى العنف، ومنها تفشي ظاهرة الفساد والآفات الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن المحاكم الالكترونية تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية في العمل الإداري، وتقلل من الفساد الإداري في تعامل الفرد مع المعلومة بشكل فوري بوساطة الآلة دون الاحتكاك

=

(١) د. أشرف جودة محمد محمود: المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث: ٢٠٢٠م، ص ٢٣.

المباشر مع الموظف، أو الخضوع المباشر للإجراءات القضائية طويلة الأمد.

ونستطيع القول أن نظام الإجراءات الالكترونية للتقاضي أمام المحكمة الاقتصادية ينطبق عليه وصف المحكمة الالكترونية، والجدير بالذكر أن المشرع وإذ أتاح المحكمة الالكترونية كوسيلة للتقاضي فهي تعمل جنبا إلى جنب مع استمرار التقاضي وفق النظام التقليدي في المحكمة الاقتصادية، وهو مسار أراد به المشرع أن يدخل التطوير ويختبر مدى نجاح تجربة العمل بآلية التقاضي من خلال إتاحة محكمة الكترونية تسمح بالإسراع بإجراءات التقاضي وتسهيلها أمام المتقاضين، وفي الوقت نفسه حافظ على المبادئ الأساسية للتقاضي، فأتاح إقامة الدعاوى الاقتصادية بالطريق التقليدي أيضا، جدير بالإشارة أن وزارة العدل تخطو خطوات جادة في تطوير المنظومة القضائية بأكملها من خلال مشروع "عدالة مصر الرقمية"، وكان من أهم مظاهره في ميدان المحاكم السماح بإقامة الدعوى المدنية أمام المحكمة الابتدائية بالطريق الالكتروني في عدد من المحاكم(١).

(١) تتبنى وزارة العدل مشروع عدالة مصر الرقمية من أجل الارتقاء بمنظمة القضاء، ومن بين المشروعات التي تستهدفها الوزارة ميكنة عملية =

وتطبيقا لذلك قامت وزارة العدل بإعداد مشروع مثول المتهمين المحبوسين احتياطيا بالسجون العمومية والمركزية[١] عن بعد من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال تيسير وتحسين إجراءات التقاضي من المشروعات التي تبنتها وزارة العدل والذي من خلاله يمكن للقضاء داخل قاعة مجهزة بالمحكمة نظر تجديد حبس المتهمين الذين يتواجدون داخل السجون في قاعات أيضا مجهزة بحضور المحامين من خلال تلك الشبكة التلفزيونية المغلقة والمؤمنة بين المحاكم والسجون، ويعد ذلك تطبيقا لفكرة

=

التقاضي في محاكم الجنح وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد وإطلاق خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم وخدمة الأرشيف الالكتروني وتطبيق نظام إدارة المحاكم الالكترونية وتطبيق الهاتف الذكي (أرغب في عمل توكيل) وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت ومنظومة السجل العيني الكترونيا.

(١) بعد تطبق نظام المحكمة الالكترونية في المحاكم الاقتصادية، بدأت وزارة العدل في التطبيق الجزئي للتقاضي الالكتروني في محاكم ابتدائية هي القاهرة الجديدة وبورسعيد، وشمال القاهرة، وجنوب القاهرة، وجنوب الجيزة، وشمال الجيزة، انظر الموقع الرسمي لوزارة العدل على الرابط: moi.gov.eg

تنفيذ الأحكام الالكترونية وتسهيل إجراءات المتقاضين دون الإخلال بضمانات المتهم المقررة في الدستور والقانون(١).

وتعد المحاكم الالكترونية نقلة نوعية في مجالات الحياة المعاصرة، لارتباطها بالمستحدثات التكنولوجية ونظم المعلومات، وعملية تحويل البيانات إلى معلومات يسهل التعامل معها بشكل يومي(٢)، حيث تتميز عن النظام التقليدي المتبع في المحاكم بسرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة مما ينعكس بالإيجاب على توفير الجهد والوقت للقاضي والمتقاضي، كما يعد تعبيرا عن الإرادة الكترونيا لكل من طرفي الخصومة القضائية.

ويعد مصطلح المحكمة الالكترونية مصطلح حديث نسبيا يتعين أن نحدد مفهومه أولا، ثم نبين المزايا التي يحققها تطبيق نظام المحكمة الالكترونية والدور الذي يمكن أن تضطلع به في تحقيق العدالة الإجرائية وتيسير إجراءات التقاضي وتطوير مرفق القضاء.

(١) صدر بوزارة العدل بتاريخ الأحد الموافق ١٨ سبتمبر ٢٠٢٠.

(٢) راجع: د. جابر فهمي عمران: لوجستيات القضاء، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠٤، ص ١٠٤.

ولا شك أن المزايا المترتبة على تطبيق المحاكم الالكترونية سوف يتعاظم شأنها إذا تمت بشكل تكنولوجي محكم ومقنن، بما يكفل حماية الحقوق المترتبة عليها، وهو ما يتطلب ضرورة تطوير الأحكام القانونية والتشريعات القائمة التي لا تعرف إلا الدعامات الورقية، في حين أن التطور التقني العلمي الذي أصاب وسائل الاتصال الحديثة، وذاع صيته واستخدامه في العديد من الدول العربية وغيرها، أصبح يلعب دورا هاما في الحياة العصرية وفي الحياة القانونية، ومرفق القضاء بلا شك هو المنوط بالسهر على تحقيق الحماية القانونية [١].

مما سبق يتبين للباحث أنه يمكن الاستفادة من المزايا المترتبة على تطبيق المحاكم الالكترونية في القضاء المصري بإجرائها بشكل تكنولوجي محكم ومقنن لا يحتمل الأخطاء التي قد تصيب الأجهزة الالكترونية أو ما شابه ذلك، بما يكفل في النهاية حماية الحقوق المترتبة عليها، وتطور الأحكام القانونية والتشريعات القائمة لتتناسب مع أنظمة المحاكم الالكترونية.

(١) د. اشرف جودة محمد محمود: المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون الجزء الثالث ٢٠٢٠، ص ٢٧.

المطلب الثاني

العدالة الإجرائية والتقاضي الالكتروني

يهدف المشرع من خلال فكرة التقاضي الالكترونية تسهيل إجراءات المتقاضين دون الإخلال بضمانات المتهم المقررة في الدستور والقانون [١]، ويهدف كذلك إلى نظر تجديد حبس المتهمين دون نقل المتهمين من مقار حبسهم، بهدف الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين وتوفير نفقات نقل المتهمين [٢].، وفي مصر وبالتحديد في شهر أكتوبر ٢٠٢١ تم افتتاح مجمع للمحاكم داخل مركز الإصلاح والتأهيل بوزارة الداخلية والذي تم الاعتماد فيه على استخدام كافة الوسائل الالكترونية وأحدث الأساليب التقنية الحديثة بعد مراجعة كافة الدراسات الحديثة بشأن تطوير المحاكم،

(١) د. أحمد محمد عصام: أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني، مجلة لبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول: ٢٠٢١، ص ١٦.

(٢) صدر بوزارة العدل بتاريخ الثلاثاء الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠.

ونستنتج مما سبق ذكره أنه يمكن الاستغناء عن النظم التقليدية والاعتماد على النظم الحديثة عبر الموقع الالكتروني القضائي[١].

وقد جاءت تعديلات قانون المحكمة الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بهدف تطوير منظومة التقاضي في المحاكم الاقتصادية بما يؤدي إلى الهدف من إنشاءها وهو الإسراع في فض المنازعات الاقتصادية لما لذلك من أثر على مجال الاستثمار في مصر.

وتمثل التعديلات بالإضافة لوسائل الإجراءات الالكترونية للدعاوى أمام المحاكم الاقتصادية، والتي يشكل مجموع أحكامها محكمة الكترونية بالمعنى الدقيق للمصطلح، والتي يشكل مجموع أحكامها محكمة الكترونية بالمعنى الدقيق للمصطلح، ولتعمل إلى جانب المحكمة التقليدية، أي أنه بناء على هذه التعديلات أصبح طريق رفع الدعوى أمام المحكمة الاقتصادية، إما باتباع الطريق التقليدي أو بالطريق الالكتروني، حيث أجازت التعديلات رفع جميع الدعاوى التي تقع في نطاق اختصاص المحكمة الاقتصادية

(١) د. زعزوعة نجاة: المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٢ لسنة ٢٠٢١، ص ٩٩.

بالطريق التقليدية أو الالكتروني، ما عدا حالات الطعن على الأحكام فيجري الطعن بالطرق العادية (المادة ١٤ ت. ق. المحاكم الاقتصادية)[١].

فكيف يتم افتتاح الدعوى وقيدها وسداد الرسوم وإعلان الدعوى بالطريق الالكتروني أمام المحكمة الاقتصادية، وبصبغة أكثر حداثة كيف يمكن إقامة الدعوى وإعلانها في المحكمة الاقتصادية الالكترونية.

وللإجابة على ذلك السؤال نجد أنه تم إنشاء سجل الكتروني موحد للمحاكم الاقتصادية تطبيقا لتعديلات القانون (المادة ١٧ ق، محاكم اقتصادية)[٢]. والسجل الالكتروني هو موقع افتراضي على

(١) تنص المادة (١/١٤) من تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية على أن: فيما عدا حالات الطعن بالنقض، يجوز إقامة الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية والطعن على الأحكام الصادر فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الالكتروني وذلك بموجب صحيفة موقعة وموزعة الكترونيا بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة.

(٢) تنص المادة ١٣ من التعديلات الصادرة برقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ لقانون المحاكم الاقتصادية، على أن السجل المعد الكترونيا بالمحاكم الاقتصادية لقيد بيانات الأشخاص والجهات المنصوص عليها في المادة (١٧)، من =

شبكة الإنترنت مخصص لتسجيل بيانات الأشخاص المسموح لهم برفع الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية، وظيفته تمكين الخصوم من القيام بالإخطارات وتقديم الطلبات العارضة وتسجيل الأحكام التمهيدية الصادرة في الخصومة، وتعتبر الدعوى مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفتها قلم الكتاب(١).

إلا أن تقدم وسائل الاتصال في ظل عصر التكنولوجيا أنتج ثورة هائلة في سهولة وسرعة التواصل بين الأشخاص في شتى أرجاء الأرض، فأضحى في الإمكان عقد احتمالات افتراضية، والتواصل الفوري وحل المنازعات التجارية وغيرها دون الحاجة إلى التواجد الفعلي لأطرافها في مكان واحد.

وقد بدأت الأنظمة القضائية في العديد من دول العالم باستغلال ثورة الاتصالات التكنولوجيا في البحث عن حلول لبعض

=

هذا القانون ووسيلة التواصل معهم التي تمكن راغب الإعلان من إخطار الخصوم بالدعوى أو بالطلبات العارضة أو بالأحكام التمهيدية الصادرة فيها".

(١) الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٧٥ قضائية الصادر بجلسة ٢٠٢١/٥/١٩ الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

إشكاليات التقاضي وخاصة مسألة بطء الإجراءات، والتي يطال تأثيرها الحماية القضائية ذاتها، وعدم تحقق العدالة الإجرائية بين المتقاضين، ولا ريب أن توفير العدالة الإجرائية هو هدف مرفق القضاء الأساسي[١]، مع ملاحظة أنه يجب الوقع في الاعتبار أن الطريقة التي يتم إدخال المعلومات بها تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الأنظمة القضائية لكل دولة[٢].

وقد شجع الفقه القانوني مسار المشرع نحو إدخال التقنية الالكترونية في إجراءات التقاضي، انطلاقا من أنه لا ينبغي أن تكون العدالة الإجرائية بعيدة عن وسائل التكنولوجيا الحديثة بل

(١) د. أحمد محمد عصام: أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول: ٢٠٢١، ص ٢.

(٢) د. أمل فوزي أحمد عوض: الإيداع الرقمي وأمن المعلومات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين: ٢٠٢٢، ص ٨.

يجب أن تكون مسايرة لهذا التقدم(١)، أن هذه التطورات في عالم الاتصالات الحديثة كانت سببا في اختصار الوقت والجهد للكافة دون قيود الزمان والمكان مما ساهم في تحقيق العدالة الإجرائية بين المتقاضين(٢)، وهي مزايا تؤدي إلى تطوير منظومة التقاضي والإسراع في إجراءاته، خاصة وأن القواعد الإجرائية للتقاضي، وفي مقدمتها، نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية، والتي ما زالت تردد العديد من المصطلحات والمفاهيم والمستندات الورقية التي أصبحت لا تواكب مستجدات العصر الرقمي والتكنولوجي من وجهة نظرنا المتواضعة وأنه آن الأوان لاستحداث نصوصها.

والتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية يجرى وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ونصوص متفرقة في عدة قوانين أخرى، ومنها قانون إنشاء المحكمة الاقتصادية، الذي يحدد

(١) د. أحمد هندي: الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ١٩٩٩، ص ٤٠٠.

(٢) راجع: د. سحر عبد الستار إمام: انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، كلية الحقوق، جامعة السادات، ص ٥٣.

اختصاصات وتشكيل المحكمة ورفع الدعوى وهي قواعد إجرائية تتميز بها المحاكم الاقتصادية عن غيرها، ويحيل فيما لم يرد به من قواعد، إلى نصوص قانون المرافعات(١).

وضع المشرع المصري تنظيم إجراءات التقاضي أمام القضاء في قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، بل وجعل نصوصه وأحكامه هي الأصل في التطبيق(٢)، وذلك من خلال إجراءات يقوم بها أشخاص الخصومة والقاضي وأعوانه(٣)، وعلى هذا استقر العمل في المحاكم المصرية منذ إنشائها، فإجراءات رفع الدعوى المعتادة متابعتها في كافة مراحلها ينظمها نصوص هذا القانون ويتولى تسييرها أشخاص الخصومة بشكل مباشر سواء بأنفسهم أو من خلال من يمثلهم، يشمل ذلك المراحل الثلاثة للدعوى، المرحلة الأولى، حيث افتتاح صحيفة الدعوى

(١) الطعن رقم ١٥٨٠٠ لسنة ٨٠ قضائية الصادر بجلسة ٢٠١٧/٤/٩، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٢) الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٧٢ قضائية الصادر بجلسة ١٢/٢١/ ٢٠٢٠، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٣) الطعن رقم ٤٦٤٤ لسنة ٩٠ قضائية الصادر بجلسة ٢٠٢١/٣/٢٨، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

وقيدها ودفع الرسوم وإعلانها، والمرحلة الثانية حيث المرافعة والتحقيق القضائي، والمرحلة الثالثة حيث الحكم في الدعوى، أي أنه منذ رفع الدعوى وقيدها ودفع الرسوم وإعلانها ومباشرة سيرها والحكم في موضوعها، وما قد يلي ذلك من طعون عادية واستثنائية، وتمسك المشرع بشكل صارم بتطبيق مبادئ التقاضي الأساسية في كافة هذه المراحل وخاصة مبدأ المواجهة بين الخصوم(١)، وضرورة تحقيق متطلبات حق الدفاع للخصوم على قدم المساواة(٢)، كل هذا يؤدي ضمانة لتحقيق العدالة الإجرائية في المحاكم الالكترونية.

مما سبق يتبين للباحث أنه يمكن تحقيق العدالة الإجرائية في المحاكم الالكترونية بتحقيق متطلبات حق الدفاع للخصوم على قدم المساواة، ومن خلال اتباع القواعد الأساسية في قانون

(١) الطعن رقم ١٠٣٧٩ لسنة ٨٩ قضائية الصادر بجلسة ٢٠٢٠/١/٢٧، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٢) د. أحمد محمد عصام: النظام القانوني لضمانات التقاضي في ظل التحول الرقمي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة السادات، المجلد الثامن، عدد سبتمبر ٢٠٢٢، ص ٨.

المرافعات أمام المحاكم العادية؛ لتحقيق العدالة الإجرائية في المحاكم الالكترونية.

الخاتمة

هكذا انتهينا من بحث التقاضي الالكتروني وقسمناه إلى مبحثين تكلمنا في المبحث الأول عن صور التقاضي الالكتروني وأهميته، وقسمناه بدوره إلى مطلبين تكلمنا في الأول عن صور التقاضي الالكتروني، وفي المطلب الثاني عن أهمية التقاضي الالكتروني، أما المبحث الثاني فتكلمنا فيه عن التقاضي الالكتروني ودوره في تحقيق العدالة الإجرائية، قسمناه بدوره إلى مطلبين؛ تكلمنا في المطلب الأول عن تطبيق المحكمة الالكترونية، وفي المطلب الثاني عن العدالة الإجرائية والتقاضي الالكتروني.

وأخيرا كان للباحث بعض النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج:

١- المحكمة الالكترونية عبارة عن: سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية –الإنترنت– وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل

بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين.

٢- التقاضي الالكتروني هو استخدام وسائل تقنية الاتصال المرئية والسمعية الالكترونية في مباشرة الدعوى القضائية والفصل في الخصومات والمنازعات القضائية بين الناس لتسهيل الحكم الشرعي والإلزام به.

٣- وتتميز المحكمة الالكترونية بمقومات عديدة منها: إلغاء النظام الورقي وإحلال النظام الالكتروني، وتبسيط إجراءات التقاضي، وكونها تطوير لمرفق القضاء، كما تؤدي إلى تعزيز الراحة الإجرائية للمتقاضين ومحاميهم، وتعمل على ادخار نشاط القضاة، وتؤدي إلى التخلص من مستودعات الجهاز الإداري الضخم.

٤- لما كان استخدام الوسائل الالكترونية كوسيلة معينة للمرفق القضائي في أداء مهامه ذات الطبيعة الحاسبة، ما رتب على ذلك من صعوبات تقنية وأمنية تواجه عملية التقاضي الالكتروني، إلا أنها لا تمنع من

استخدام تلك الوسائل التقنية في العملية القضائية، وذلك مع الأخذ بالاحتياطات اللازمة في ذلك.

٥- يتوقف إنشاء المحكمة الالكترونية على احتياجات بشرية، تستطيع الاطلاع بمهامهم القضائية من خلال المعلوماتية الالكترونية، من أهمها قضاة متخصصون في مجال القضاء الالكتروني، وكذلك ضبط المواقع الالكترونية على الإنترنت وكتبة المواقع الالكترونية، وإدارة المواقع والمبرمجين، كما تحتاج إلى محامين معلوماتيين.

٦- يجب التأكد عند إقامة الدعوى من صفة المدعي والمدعى عليه، وأهليتهما عند إقامة الدعوى من خلال بوابة المحكمة الالكترونية، وذلك بطرق عدة منها، التفريق بين من سبق له إقامة دعوى ومن لم يسبق له، فالثاني تقبل منه الدعوى ويمهل مدة للحضور فيها والتأكد من بياناته.

٧- تتم العملية الإجرائية أمام المحكمة الالكترونية بالطريق الالكتروني فرفع الدعوى والإعلانات وتبادل المذكرات يتم من خلال الوسائط الالكترونية.

٨- يلاحظ قصور التشريع المصري في تنظيم قواعد التقاضي الالكتروني ومن أوجه هذا القصور عدم تكريس ضمانات كافية تحمي المتقاضين في إطار تطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني، وعدم النص على إجراءات دقيقة للتقاضي الالكتروني لا سيما في المواد المدنية، وعدم تطرقه لحجية الاحكام الصادرة في إطاره.

التوصيات:

١-يجب الوقوف عند هذه الوسائل الالكترونية الحديثة موقفا عدلا، فلا إفراط ولا تفريط ولا تهويل ولا تهوين، وإنما التوسط في ذلك فلا تكون تلك الوسائل الالكترونية غاية يسعى إلى الوصول إليها، ولا هدفا ببذل الجهد في تحقيقه، وإنما هي وسيلة لغاية أسمى، وهي تحقيق مقصد العدل بين الناس بأقصر طريق.

٢-السعي نحو تطبيق المحكمة الالكترونية وإدخالها إلى المشهد القضائي المصري، وهذا يتطلب إصدار تشريع

بإنشاء قاعدة بيانات قضائية، وتنظيم الهيكل العملي والإداري والإجرائي للمحكمة الالكترونية.

٣-الحرص على توفير الكوادر الفنية المختصة في مجال التقنية المعلوماتية، وأن يكون ذلك مسايرا لتطور الصناعة في هذه التقنيات الدقيقة لدى المسلمين، بحيث يحصل لهم الاكتفاء الذاتي، ولا يكون عالة على الغير في ذلك، ويتأكد هذا الأمر من المرفق القضائي.

٤-العمل على إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الالكتروني لكل العاملين في مرفق القضاء من قضاة ومحامين وموظفين لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية المعلوماتية من جهة، وتحقيق حماية أكبر للدعاوى الالكترونية من خطر الاختراق حفاظا على سرية المعلومات والمعاملات القضائية من جهة أخرى.

٥-هذه التقنية الحديثة التي سخرها الله لعباده نعمة أنعمها الله على خلقه وامتن بها عليهم وذللها للإنسان لينتفع بها لذلك يجب الانتفاع بها بالطريق المثلى واستخدامها فيما يعود على الإنسان بالخير العميم، ومن أعظم تلك الاستخدامات نفعا استخدامها في إقامة العدل في أرض الله وبين خلقه.

٦-نشر الوعي القانوني بالمحاكم الالكترونية وإصدار تشريع قانوني ينظم المجال الإجرائي والعمل الإداري أمامها لتحقيق العدالة الإجرائية الناجزة.

٧-الامتناع عن تطبيق التقاضي الالكتروني في المواد الجنائية إلا عندما يكون تحويل المتهم يشكل خطر بليغ أو يستحيل تحويله بسبب صحته، نظرا لخصوصية هذا النوع من المحاكمات التي تتطلب الحضور المادي للمتهم لتحقيق الاقتناع الشخصي للقضاة والمحلفين.

مراجع البحث

١- أحمد السيد الصاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٨٧م.

٢- أحمد محمد عصام: أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول: ٢٠٢١.

٣- أحمد محمد عصام: النظام القانوني لضمانات التقاضي في ظل التحول الرقمي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة السادات، المجلد الثامن، عدد سبتمبر ٢٠٢٢.

٤- أحمد هندي: الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ١٩٩٩.

٥- أحمد هندي: التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠١٤، الطبعة الأولى

٦- أحمد هندي: المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠٢١.

٧- اسعد فاضل منديل: التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، جامعة القادسية، العراق: ٢٠١٤.

٨- أشرف جودة محمد محمود: المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث: ٢٠٢٠م.

٩- أمل فوزي أحمد عوض: الإيداع الرقمي وأمن المعلومات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين: ٢٠٢٢.

١٠- أمير فرج يوسف: المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الالكتروني، المكتب العربي الحديث، ٢٠١٤.

١١- جابر فهمي عمران: لوجستيات القضاء، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠٠٤.

١٢- حازم محمد الشرعية: التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة الأردنية، الأردن: ٢٠١٠.

١٣- خالد ممدوح إبراهيم: التقاضي الالكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: ٢٠٠٨.

١٤- رمزي سيف: الوسيط في شرح قانون المرافعات، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩٨.

١٥- زعزوعة نجاة: المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٢ لسنة ٢٠٢١

١٦- سحر عبد الستار إمام: انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، كلية الحقوق، جامعة السادات.

١٧- صلاح المنزلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: ٢٠٠٧.

١٨- طلعت دويدار: المحاكم الاقتصادية، خطوة أخرى نحو التخصص القضائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: ٢٠٠٩.

١٩- عبد الفتاح بيومي: النظام القانوني لحماية الالكترونية، الكتاب الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: ٢٠٠٣.

٢٠- عصمت عبد المجيد: دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ٢٠١٥.

٢١- قص مجيل شنون الساعدي: التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الالكترونية، ٢٠١٩، عدد ٣٥.

٢٢- محمد عصام الترساوي: تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة: ٢٠١٣.

٢٣- محمد علي سويلم: التقاضي عبر الوسائل الالكترونية في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة: ٢٠٢٠.

٢٤- محمد كمال سالم: المشاكل القانونية التي يثيرها اختصاص المحاكم الاقتصادية بمساعدة ووقاية التحكيم الوطني، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد الواحد والتسعون: ٢٠١٨.

٢٥- هادي حسين عيد علي الكعبي: مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، محقق المحلى للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة: ٢٠١٦.

٢٦- وجدي راغب: مبادئ القضاء المدني، دار النهضة العربية، القاهرة: ٢٠٠١.